



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية

منطق وبنية التحوط الخليجي

مقاربة جديدة لمأسسة الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً في ظلّ
تقلّبات السياسات الأمريكية

محمد بن ساري الزعبي

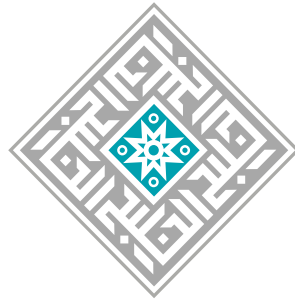
باحث أول

بمركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



توسّع هذه الورقة الإطار التحليلي للتحوّط الاستراتيجي المهيكل من خلال دراسة مُركّزة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي مع إيلاء اهتمام مُعمّق للبيئة الاستراتيجية الأوسع في الشرق الأوسط. وتجادل الورقة بأن السياسات الخارجية لدول الخليج العربي قد تطورت بشكل ملفت خلال العقد الماضي إلى مبدأ يقترب من الاستقلالية الذاتية المُدارة والابتعاد عن الاعتماد المطلق على الضمانات الأمريكية. يجمع هذا المبدأ بين الحفاظ المتعمّد على العلاقات الأمنية الأساسية مع واشنطن، والتنوع المنهجي للشراكات الاقتصادية والدبلوماسية، وبناء القدرات الداخلية التي تخفّض من مستوى الهشاشة الهيكلية أمام الصدمات الخارجية. تُحلّل الورقة دوافع هذا التحوّل وآلياته وتناقضاته وعواقبه الخارجية، وتخلص إلى أن النموذج الخليجي المتولّد ربما سيُمثّل نموذجاً أولياً مُبكّراً لكيفية تعامل القوى المتوسطة مع نظام متعدد الأقطاب يتّسم بعدم القدرة على التنبؤ بسلوك سياسات الولايات المتحدة.

مقدمة: الخليج مختبر إستراتيجي

قلّما نجد منطقة في النظام الدولي المعاصر تُجسّد التحديات الهيكلية لعدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الولايات المتحدة بوضوح كما تفعل منطقة الخليج العربي. فعلى مدى سبعة عقود، بنت دول الخليج هياكلها الأمنية واستراتيجياتها الاقتصادية، على افتراض وجود التزام أمريكي مستقر ودائم. وقد عززت عقيدة كارتر ١٩٨٠، وتحريم الكويت ١٩٩١، والوجود العسكري المطوّل عقب غزو العراق ٢٠٠٣، والشبكة المعقدة من اتفاقيات القواعد العسكرية، ونقل الأسلحة، والتدريبات المشتركة التي تربط واشنطن بالرياض وأبو ظبي والمنامة والدوحة، منطقاً إقليمياً تُعتبر فيه الولايات المتحدة الضامن النهائي.

لم ينهر هذا المنطق لكنه تصدّع، وقد مثّلت هجمات عام ٢٠١٩ على منشآت أرامكو في بقيق وخريص، والتي نُفّذت بإفلات واضح من العقاب وقوبلت برد فعل أمريكي متحفظ بشكل ملحوظ، بداية نقطة التحوّل في التصوّر الاستراتيجي الخليجي. توالى الأحداث التي عززت هذا التصوّر متأثراً بالدرجة الأولى بالتقلّبات الحادة في السياسة الأمريكية عبر إدارات متعددة، إلى أن تفاقمت المسألة وتداعياتها إلى حدّ استهداف سيادة دول الخليج بشكل مباشر دون تدخل أمريكي عندما تعرّضت الدوحة لهجوم إسرائيلي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، والحدث الأضخم عندما تعرّضت أراضيها ومصالحها الحيوية لاستهداف إيراني مباشر خلال الحرب التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٦. هذا ربما جعل صنّاع القرار في دول الخليج يعملون الآن انطلاقاً من افتراض أن الولايات المتحدة ستظلّ ضمن الحسابات الاستراتيجية كعنصر لا غنى عنه، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يعد من الممكن التنبؤ بتصرفاتها بشكل موثوق.

”
مثّلت هجمات عام ٢٠١٩
على منشآت أرامكو في
بقيق وخريص، والتي
نُفّذت بإفلات واضح من
العقاب وقوبلت برد
فعل أمريكي متحفظ
بشكل ملحوظ، بداية
نقطة التحوّل في التصوّر
الاستراتيجي الخليجي

“





ومن هذا المنطلق، سنتناول منطقة الخليج باعتبارها مُختبراً نشطاً يُصاغ فيه مبدأ جديد للسياسة الخارجية في الوقت الفعلي، وليس مجرد متلقٍ سلبي لهذه الظروف. كما يمكن فهم سلوك دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمس الماضية على أفضل وجه على أنه بناءً متعمد لهيكل استراتيجي مُحكم متعدد الاتجاهات، وليس انجرافاً أو انتهازية أو إعادة تموضع معادية للولايات المتحدة. وسنقوم في الجزء المتبقي بتحليل منطوق التحوّط الخليجي والاستقلالية المتوازنة الذاتية في وجه تقلّبات السياسات الأمريكية والنظر في آثاره الأوسع على النظام الإقليمي والدولي.

المسار التاريخي: قصة قصيرة

يتطلب فهم الوضع الراهن في منطقة الخليج تتبع تطور هويتها الاستراتيجية عبر ثلاثة مراحل رئيسية. وقد أفرزت كلها مرحلة افتراضات ومؤسسات وردود فعل لا تزال تؤثر في السياسات المعاصرة. فبعد الانسحاب البريطاني من شرق قناة السويس وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، اتجه الأمن الخليجي نحو الإطار الأمريكي بشكل متزايد. وقد رسّخت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، الاعتماد الهيكلي على القوة العسكرية الأمريكية. تأثرت عمليات شراء المعدات الدفاعية، ومعايير القيادة والسيطرة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وحتى تدريب الضباط، بالتوافق العملياتي مع الجيش الأمريكي. واتسمت السياسة الخارجية في هذه الفترة بالتوافق في المسائل الإقليمية وعقد اجتماعي ضمني مفاده تعاون دول الخليج في أسواق الطاقة وتسهيل الوصول إلى القواعد العسكرية مقابل مظلة أمنية أمريكية.

”

أدى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ إلى تفاقم حالة التناقض، حيث تم تمكين القوات الموالية لإيران في بغداد

“

لقد أدى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ إلى تفاقم حالة التناقض، حيث تم تمكين القوات الموالية لإيران في بغداد، مما أعاد تشكيل التوازن الإقليمي بطرق ربما لم تتوقعها دول الخليج. ثم جاءت أحداث ما يسمى «الربيع العربي» التي أحدثت شرخاً أعمق. لقد فسّرت ردود الفعل الأمريكية في الخليج على أنها دليل على أن التزامات الولايات المتحدة مشروطة ومرتبطة بأيديولوجية معينة وقابلة للتغيير المفاجئ. ثم جاء الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٥، الذي تم التفاوض عليه دون استشارة أو الرجوع إلى دول الخليج، مما عزز الاعتقاد بأن واشنطن قادرة على إبرام اتفاقيات مع طهران قد تؤثر بشكل ملموس على أمن الخليج دون مراعاة الشواغل الإقليمية.

منذ عام ٢٠١٥، بدأت السياسة الخارجية لدول الخليج تُظهر سمات تميّزها بشكل واضح عن الفترات السابقة ظهرت جلياً في مبادرات إقليمية أكثر حزمًا تُنفذ دون رعاية أمريكية صريحة؛ وتنويعاً سريعاً للشراكات الاقتصادية والتكنولوجية، لا سيما مع الصين ودول شرق آسيا؛ واستعداداً للانخراط دبلوماسياً مع خصوم كان يتعامل معهم سابقاً من خلال منطوق الردع فقط؛ واستثماراً كبيراً في القدرات الدفاعية والاستخبارية والفضاء والذكاء الاصطناعي المحلية. والأهم من ذلك أن هذه الفترة



تعكس تحوُّلاً عقائدياً واعياً، وربما لم يعد الخليج يعتبر الدعم الأمريكي أساساً لاستراتيجيته، وتحوُّل إلى ركن واحد، وإن كان محورياً، ضمن بنية أكثر تعقيداً وتنوعاً بشكل متعمد، خاصة بعد أحداث الحرب الأخيرة مع إيران وتداعياتها.

الدوافع الاستراتيجية لمنطق التحوُّل الخليجي

ربما لن يكون الانتقال إلى الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً نتاج حدث واحد أو تفضيلاً قيادياً، بل نتيجة لتضافر ضغوط معززة، كان كل منها كافياً بمفرده لتحفيز إعادة التقييم، وجعلت المسألة مجتمعة أمراً لا مفرّ منه على المستوى الاستراتيجي.

أ. تآكل مصداقية المظلة الأمنية: الدافع الأبرز هو التآكل المتصوّر للردع الأمريكي الممتد، فقد لاحظت عواصم الخليج تناقضاً بين الالتزامات المعلنة والسلوك العملياتي. تعتبر حادثة بقيق-خريص في الأدبيات الاستراتيجية الإقليمية نقطة تحوُّل بالمقام الأول، لأنها اختبرت مصداقية المظلة في مواجهة ضربة دقيقة على بنية تحتية حيوية للطاقة، وكشفت عن مستوى من التسامح الأمريكي لم يكن واضحاً من قبل. أما مدى دقة التصوّر، فهو أمر ثانوي لأغراض السياسة؛ فالمهم هنا هو أن افتراضات التخطيط قد تغيّرت.

ب. صعود قطب اقتصادي بديل حقيقي: هناك بديل هيكلية لم يكن موجوداً قبل جيل من الزمن؛ لقد برزت الصين كأكبر مشترٍ منفرد للهيدروكربونات الخليجية، إلى جانب الدور المتنامي كمورد للبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المراقبة، وبشكل متزايد للصواريخ والطائرات المسيّرة. والأهم من كل ذلك، أن هذا البديل اقتصادي تكنولوجي لكنه ليس إيديولوجياً. تقدم بكّين اليوم شراكة قائمة على المصالح دون الشروط السياسية التي غالباً ما تصاحب الانخراط الغربي، ودون طموح لمبادلة موقع الولايات المتحدة كضامنٍ أممي، وهذا يجعل التوجّه نحو الصين تحوّطاً منخفض التكلفة بدلاً من إعادة تنظيم ثنائية.

ج. برامج التحوُّل الداخلي: ربما لا أحد ينتبه إلى تبعات الرؤى الوطنية التي تنتهجها دول الخليج، وأبرزها الرؤية السعودية ٢٠٣٠، على السياسة الخارجية. يتطلّب التنفيذ الناجح لهذه الرؤى وبرامجها استثمارات أجنبية مباشرة من مصادر متنوعة وشراكات تكنولوجية عميقة وتدفقات سياحية وتكامل سوق العمل مع أسواق آسيا وأوروبا وأفريقيا. وبشكل بديهي، تتعارض السياسة الخارجية المرتكزة على قوة عظمى واحدة مع استراتيجية اقتصادية مصممة للتفاعل متعدد الجهات والأقطاب.

د. التحوُّلات القيادية بين الأجيال: وصل جيل جديد من صنّاع القرار إلى مناصب قيادية عملية نشطة في منطقة الخليج، وقد نضج هؤلاء القادة خلال فترة ما يُنظر إليه على أنه تقليص للوجود الأمريكي، وليس قبلها. وتتمثل تجاربهم

تعتبر حادثة بقيق-خريص في الأدبيات الاستراتيجية الإقليمية نقطة تحوُّل بالمقام الأول، لأنها اختبرت مصداقية المظلة في مواجهة ضربة دقيقة على بنية تحتية حيوية للطاقة، وكشفت عن مستوى من التسامح الأمريكي لم يكن واضحاً من قبل





الاستراتيجية التكوينية في أحداث ٢٠١١ وما تبعها والاتفاق النووي وحرب اليمن وأزمة الخليج ٢٠١٧ وإعادة التوازن بعد ضربات بقيق؛ لذا تميل ردود أفعالهم بطبيعتها نحو العمل المستقل، وتقبّل المخاطر في سبيل المبادرات الإقليمية والتشكيك في الاعتماد على شريك واحد.

أركان منطق التحوّط الخليجي

من الممكن أن نستوعب مفهوم التحوّط الخليجي على أفضل وجه من خلال ممارسة أكبر قدر من الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً كبنية سياسية متكاملة وأكبر من مجرد قائمة من السلوكيات، وهو يقوم على أربعة أركان مترابطة تشمل مجالات التعاون الأمني المحسوب والتنويع الاقتصادي الذكي والدبلوماسية الفعّالة وبناء القدرات المحلية.

١. تعاون أمني راسخ ومجزأ مع الولايات المتحدة

لا تسعى دول الخليج بأي حال من الأحوال إلى إضعاف علاقاتها الأمنية الأساسية مع واشنطن، ولا تزال القواعد العسكرية الأمريكية، وأبرزها قاعدة العديد في قطر، ومقر الأسطول الخامس في البحرين، والشراكات في الكويت والسعودية والإمارات، محورية لحالة الردع الإقليمي، لكن ما تغيّر هو طريقة إدارة هذه العلاقات. تتعاون حكومات دول الخليج الآن مع الولايات المتحدة عبر قنوات متعددة، بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي على السلطة التنفيذية وحدها. وقد أدى التعاون المستمر مع مجلسي الكونغرس والجهات الاقتصادية الفاعلة على مستوى الولايات والجامعات الأميركية الكبرى وقاعدة الصناعات الدفاعية ومراكز الفكر المؤثرة إلى علاقة أكثر نضجاً وعمقاً ومتانة. يعد هذا التأسيس المتعمد أداة تحوّل بحد ذاته، فهو يَحصّن العلاقات الثنائية ضد الصدمات على المستوى التنفيذي ويضمن استمرارية السياسات من خلال البنية المؤسسية للسياسة الأميركية، بدلاً من البنية الشخصية. في الوقت نفسه، ربما تبدأ دول الخليج بتفكيك علاقاتها الأمنية، فلا يُنظر في منطق التحوّط إلى شراء الأسلحة والتدريب والتعاون الاستخباراتي والحوار الاستراتيجي كأنها حزمة واحدة، بل كعناصر منفصلة يمكن تعميمها أو إيقافها مؤقتاً أو إعادة ضبطها بشكل مستقل. ويتيح هذا التفكيك مرونة في المفاوضات، ويقلل خطر تأثير الخلافات حول قضية واحدة على العلاقة بأكملها.

٢. التنويع الاقتصادي الاستراتيجي

لقد برز التنويع الاقتصادي كوسيلة رئيسية للتحوّط في دول الخليج لأنه الأقل إثارة للجدل السياسي تحديداً، فتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية لا يتطلب تغييرات رسمية في المعاهدات ولا يهدد التحالفات القائمة بشكل مباشر والأهم

لا تسعى دول الخليج
بأي حال من الأحوال إلى
إضعاف علاقاتها الأمنية
الأساسية مع واشنطن

“





أنه يحقق عوائد محلية ملموسة، ومن الأمثلة على ذلك، تكثيف العلاقات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا مع الصين، وتوسيع الممرات التجارية مع الهند. كما يسهم تعميق العلاقات الاستثمارية مع المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، وتنمية شراكات جديدة مع كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة وبشكل متنامي مع إندونيسيا، في تكوين محفظة استثمارية متنوعة هيكلياً. وقد عملت بالفعل بعض الصناديق السيادية في الخليج كصندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة أبو ظبي للاستثمار ومبادلة وهيئة قطر للاستثمار كأدوات تشغيلية لهذا النوع. ويعد حضورها العالمي رصيماً استراتيجياً بحد ذاته، إذ يقوم بترسيخ وجود دول الخليج في مجموعة واسعة من الاقتصادات الوطنية ويحفز مختلف العواصم على الحفاظ على علاقات مستقرة مع المنطقة. وبهذا المعنى، يعد الاستثمار الأجنبي بنية تحتية اقتصادية وسياسية كذلك.

٣. الدبلوماسية الإقليمية الفعّالة وخفض التصعيد الانتقائي

لعلّ أبرز سمات الاستقلالية المُدارة ذاتياً هو استعداد دول الخليج لاغتنام الفرص الدبلوماسية التي كانت ستستبعد في السابق وفقاً للمنطق الاستراتيجي القديم. لقد انبثقت عقيدة دبلوماسية مدروسة بدت معالمها في الظهور مع مصالحة العلا وإنهاء الخلافات الخليجية مع قطر في عام ٢٠٢١، والترميم التدريجي للعلاقات مع تركيا، والاتفاق السعودي الإيراني في عام ٢٠٢٣ لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، والانفتاح الدبلوماسي مع حكومة الشرع الجديدة في سوريا، واستمرار الاتصالات غير الرسمية عبر خطوط الصدع الإقليمية المتعددة. ففي ظل بيئة خارجية مضطربة، يصبح عدم الاستقرار الإقليمي بحد ذاته خطراً استراتيجياً يجب إدارته بفعالية بدلاً من مجرد احتواءه بالردع، بالعمل على خفض التصعيد الانتقائي دون افتراض زوال الخصومات الكامنة، بل السعي إلى خفض حدة تلك الخصومات إلى مستويات يمكن السيطرة عليها بشكل يسمح مضي برامج التحول الداخلي قدماً. كما أنه يعزز موقف دول الخليج التفاوضي مع جميع القوى الخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة، بتقليل اعتمادها الملحّ على أي ضامن منفرد.

٤. بناء القدرات المحلية

تُصبح الاستقلالية المُدارة ذاتياً بلا جدوى إذا لم تكن مقرونة بقدرات محلية تمكّن الدولة من العمل باستقلالية عند غياب الشراكات الخارجية. لذلك، تستثمر بعض دول الخليج بكثافة في الصناعات الدفاعية المحلية لا سيما في السعودية والإمارات، بالإضافة إلى القدرات السيبرانية والفضائية، وفي أبحاث الذكاء الاصطناعي وبنيتها التحتية وفي أنظمة الموانئ والخدمات اللوجستية المتقدمة وفي الأمن الغذائي والمائي من خلال الاستثمار الزراعي في الخارج والاستثمار التكنولوجي في الداخل. يُعدّ بناء هذه القدرات المقياس الحقيقي للتحويل

”

**أبرز سمات الاستقلالية
المُدارة ذاتياً هو
استعداد دول الخليج
لاغتنام الفرص
الدبلوماسية التي
كانت ستستبعد في
السابق وفقاً للمنطق
الاستراتيجي القديم**

“



الفكري، إذ يمكن عكس تنوع الشركاء بسرعة. أما القدرات المحلية، فهي تصبح أصولاً استراتيجية دائمة بمجرد بناءها، وتُغيّر موقف الدولة التفاوضي بشكل جذري، محوّلة التحوّط من مجرد موقف إلى بنية تحتية أساسية.

التباين على مستوى المجلس: ثلاث حالات توضيحية

ربما تُعد الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً ظاهرة إقليمية، لكن تعبيرها العملي يتباين بين دول الخليج، وتوضّح ثلاث حالات موجزة هذا التباين، والذي إذا نُظر إليه من عدسة واحدة وجد تكاملاً يمكن أن يعزز دور ونفوذ دول مجلس التعاون الخليجي بشكل غير مسبوق في القضايا الدولية والإقليمية، ويدعم منطق التحوّط الخليجي المتكامل.

أولاً، تتشكل استراتيجية التحوط في المملكة العربية السعودية من خلال الاستقلالية القائمة على الحجم والمكانة المحورية في أسواق الطاقة العالمية، ورعايتها للحرمين الشريفين. يجمع موقف الرياض بين تعاون أممي عميق مع الولايات المتحدة وعلاقة موسعة مع الصين تشمل أبعاداً اقتصادية وأمنية محدودة، وأدوار وساطة فعّالة في نزاعات مثل تلك التي في السودان أو الحرب الروسية الأوكرانية، وبرنامج التحول في رؤية ٢٠٣٠ الذي يتطلب مشاركة خارجية غير مسبوق. إذ يمكن للمملكة أن تدّعي بجدارة من خلال كل ذلك مكانة قوة إقليمية تؤثر قراراتها على جميع القوى العظمى مما يمنحها نفوذاً في جميع العلاقات الثنائية.

ثانياً، تركز استراتيجية دولة قطر للتحوّط على منطق تنمية دور وساطة لا غنى عنه، فباستضافتها لأكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على علاقات فعّالة مع جهات فاعلة تتعامل معها دول خليجية أخرى بحذر، بما في ذلك إيران وحماس وطالبان ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، رسّخت الدوحة مكانتها كمنصة فريدة للالتقاء، وتستمد استقلاليتها من هذه الفائدة، فالجهات الفاعلة في النظام الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، تمتلك مصلحة مستمرة في الحفاظ على مكانة قطر المتميزة، وهذا هو ممارسة التحوّط من خلال الأهمية القصوى.

ثالثاً، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الاستقلالية من خلال كثافة القدرات، فعلى الرغم من صغر تعدادها السكاني، إلا أنها طوّرت قوة عسكرية متقدمة وقطاعاً صناعياً دفاعياً محلياً كبيراً، وبنية تحتية لوجستية عالية المستوى. كما أن موقفها الدبلوماسي يجمع بين علاقات وثيقة مع واشنطن، وشراكات متنامية في آسيا وأفريقيا، ويظهر النموذج الإماراتي الاستقلالية التي تكتسب من خلال جودة القدرات بشكل رئيسي.

”

تتشكل استراتيجية التحوط في المملكة العربية السعودية من خلال الاستقلالية القائمة على الحجم والمكانة المحورية في أسواق الطاقة العالمية

“





بما أن التحوّط الخليجي يجب أن يستند إلى ديمومة الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً إلى جانب تفضيل القيادة، فعلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي أن يرسّخ هذا المبدأ في نسيجه المؤسسي، ومن الجدير بالذكر أن معالم المؤسسة ظهرت في عدة دول خليجية من خلال التطوّرات المؤسسية ومنها:

- وحدات الاستشراف الاستراتيجي التي أنشأتها العديد من حكومات الخليج سواء على شكل كيانات رسمية أو كممارسات تشغيلية ضمن مجالس الأمن القومي، وهي تقوم بوظائف مهيكلية لتخطيط السيناريوهات والاستشراف. وتُكَلّف هذه الوحدات باختبار مدى صحة الافتراضات ونمذجة حالات عدم الاستمرارية وإعداد تحليلات جاهزة لاتخاذ القرارات في ظل حالات عدم اليقين.
- لقد مثّل إنشاء هيئات تنسيق متكاملة تحت إشراف القيادة تطوّراً مؤسسياً هادئاً ولكنه ذو أثر بالغ، إذ أن التحوّط الفعّال يتطلب تنسيقاً عالي المستوى بين ملفات الشؤون الخارجية والدفاع والطاقة والاقتصاد والتكنولوجيا مجتمعة.
- تطوّرت صناديق الثروة السيادية الخليجية من مجرد أدوات مالية إلى أدوات تُفَعّل السياسة الخارجية، وتتأثر قراراتها وشراكتها الاستثمارية ونطاق عملها بالاعتبارات الاستراتيجية إلى جانب العوائد المالية.
- يعكس توسيع نطاق قدرات الوساطة وحل النزاعات والدبلوماسية الإنسانية استثماراً مدروساً في الأدوات الناعمة لممارسة الاستقلالية. وتسهم هذه القدرات في توليد رأس مال دبلوماسي يعزز العمل المستقل في مختلف المجالات.
- على الرغم من أنها لا تعادل بعد هياكل الأمن الجماعي الرسمية، إلا أن انتشار المشاورات الأمنية الثنائية والمصعّرة بين دول الخليج، وبين دول الخليج وشركائها خارج نطاق الولايات المتحدة، يمهّد الطريق لبنية أمنية إقليمية أكثر شمولاً.

التوتّرات والتناقضات والحدود

من السذاجة اعتبار الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً خالية من الاحتكاكات، فتطبيقه عملياً ينطوي على بعض التوتّرات الحقيقية التي تستحق دراسة تحليلية معمّقة بدلاً من مجرد النظر إليها والمشحي بحذر جانبها، كالمعضلة الصينية، والحالة الداخلية داخل مجلس التعاون الخليجي نفسه، والمسألة الإيرانية بعد التطبيع والحرب الأخيرة، والأوضاع المحليّة، والتعاطي بالغموض الاستراتيجي.

”

**وحدات الاستشراف
الاستراتيجي التي
أنشأتها العديد من
حكومات الخليج سواء
على شكل كيانات
رسمية أو كممارسات
تشغيلية ضمن مجالس
الأمن القومي**

“



أ. معضلة الصين: سيخلق تعميق العلاقات مع الصين في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المراقبة ومجالات الدفاع، احتكاكاً حقيقياً مع واشنطن. وقد ازداد موقف الولايات المتحدة تشدداً بالفعل، لا سيما فيما يتعلق ببنية الجيل الخامس وتدفقات أشباه الموصلات وتقنيات الاستخدام المزدوج عبر مختلف الإدارات. لذلك، تواجه دول الخليج خيارات حقيقية واختباراً قاسٍ عندما يتعلق الأمر بإدارة العلاقة مع الصين ومعايرة مستمرة دون إحداث قطيعة هيكلية مع الولايات المتحدة، مع تقلص هامش الخطأ في ظل اشتداد التنافس بين القوى العظمى.

ب. الاختلالات الداخلية في مجلس التعاون الخليجي: لقد أظهرت الأزمة الخليجية ٢٠١٧-٢٠٢١ أنه لا يمكن افتراض التماسك المستدام داخل المجلس. ورغم أن مصالحة العلا أعادت الوحدة الرسمية، إلا أن التباينات الكامنة في توجهات السياسة الخارجية لا تزال قائمة بين دول المجلس في قضايا عديدة ومتنوعة قد تمس إحدى هذه التوجهات مبادئ أمنية راسخة لدى شقيقتها. وهنا، قد تتعرض بنية الأمن الإقليمي التي تعتمد على التنسيق الجماعي لاختبار الاختلالات الضمنية، في حين يتطلب الردع الجماعي الحقيقي، والذي كان ملحقاً خلال الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، آليات مؤسسية قادرة على الصمود في وجه النزاعات الثنائية، وهذه الآليات لا تزال في مراحلها الأولى.

ج. المسألة الإيرانية بعد التطبيع: قد يفهم البعض أن التطبيع الذي حدث بين السعودية وإيران مجرد عملية إدارة للمخاطر وليس توافقاً استراتيجياً، فهو يقلل من احتمالية المواجهة العسكرية المباشرة، ويخلق قنوات اتصال تمنع سوء التقدير، إلا أنه لا يحل التنافس الكامن بين قوتين لهما رؤى إقليمية مختلفة جذرياً، ولا يقضي على التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الحكومية المتحالفة مع إيران، خاصة أن ذلك ظهر جلياً في الحرب الأخيرة حيث حاولت إيران جذب دول الخليج إلى دائرة الصراع من خلال تهديد واستهداف أراضيها ومصالحها بشكل مباشر.

د. الأسس المحلية: تعتمد مصداقية الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً في النهاية على نجاح التحول المحلي، فالصناعات الدفاعية المحلية، والسيادة المعرفية والتكنولوجية، والتنويع الاقتصادي مشاريع صعبة تحتاج رأس مال مكثف وتستغرق سنوات إن لم تكن عقوداً. وأي انتكاسات في هذه المشاريع سواء كانت اقتصادية أو ديمغرافية أو سياسية، من شأنها أن تقلص هامش العمل المستقل. كما يرتبط البعدان الدولي والمحلي ارتباطاً وثيقاً في نموذج الخليج، على نحو لم تكن تتطلبه الاستراتيجيات السابقة القائمة على التوافق.

هـ. استدامة الغموض الاستراتيجي البنّاء: تعتمد الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً كذلك على الحفاظ على غموض استراتيجي بنّاء عبر علاقات متعددة في آن

”

**قد يفهم البعض أن
التطبيع الذي حدث بين
السعودية وإيران مجرد
عملية إدارة للمخاطر
وليس توافقاً استراتيجياً**

“





واحد، حيث إن هناك خطر لتقلص هذا النوع من الغموض مع اشتداد المنافسة بين القوى العظمى. وسيمثل مستقبل تطالب فيه كل من واشنطن وبكين بتوافق أوضح بشأن القضايا الحاسمة للاختبار الأشد خطورة لهذا المبدأ. ولم يعرف بعد رد فعل دول الخليج على هذا الاختبار، ولا تزال استراتيجيات التعامل معه قيد التشكل.

الأثار الخارجية: كيف تُعيد المنطقة تشكيل نظامها

هناك بكل تأكيد آثار ستترب على تبنّي دول مجلس التعاون الخليجي للتحوط المرتكز على الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً وستتجاوز حدود المنطقة، ثلاثة منها وجب ذكرها وتستحق اهتماماً خاصاً:

١. نموذج جديد للقوى المتوسطة

يُظهر نموذج الخليج أن القوى المتوسطة في نظام متعدد الأقطاب قادرة على بناء سياسات خارجية متطورة ومتعددة المحاور تحميها من تقلبات أي علاقة مع قوة عظمى واحدة. ويجري دراسة هذا النموذج وتطبيقه في مناطق أخرى مثل جنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية وبشكل متنامي في أفريقيا. وبالتالي لن يقتصر دور الخليج على التكيّف مع نظام متعدد الأقطاب فحسب، بل سيساهم في تحديد ملامح سلوك القوى المتوسطة في هذا النظام.

٢. ضغوط على نماذج التفاعل مع القوى العظمى

يُجبر كل من واشنطن وبكين على تحسين استراتيجيات تفاعلهما استجابة لنهج التحوط الخليجي، وربما يتلاشى النموذج الأمريكي التقليدي الذي يُعامل شركاء الخليج كعملاء أمنيين لصالح نهج أكثر دقة يُقرّ باتساع هامش المناورة في المنطقة. يُختبر كذلك الآن النموذج الصيني الذي يوصف غالباً أنه نموذج قائم على المعاملات البحتة، في ظل مطالب دول الخليج بمضمون استراتيجي حقيقي إلى جانب المشاركة الاقتصادية. وتدرّك القوتان العظميان أن الخليج ليس مساحة سلبية للمنافسة، بل مُشكّل فاعل لبيئته الخارجية.

٣. التداعيات على نظام الطاقة والنظام المالي العالمي

تمتلك قرارات دول الخليج بشأن الإنتاج والتسعير وتسوية العملات تداعيات عالمية. فمع سعي المنطقة إلى تعزيز استقلاليتها، تُصبح الخيارات المتعلقة بدبلوماسية الطاقة، والوجهة الجغرافية لتدفقات الاستثمار وهيكلية أنظمة الدفع، كلها أدوات للتموضع الاستراتيجي. حتى التنوع الجزئي لهذه الأدوات يُسهم في تغييرات ولو كانت طفيفة لكنها مؤثرة في النظام الاقتصادي الدولي الأوسع، مع عواقب تتجاوز السياسة الإقليمية بكثير.

”

تدرّك القوتان العظميان أن الخليج ليس مساحة سلبية للمنافسة، بل مُشكّل فاعل لبيئته الخارجية

“





دول الخليج	الولايات المتحدة	الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى
ترسيخ مبدأ الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً بشكل رسمي في حسابات الأمن القومي، ويتم التعبير عنها من خلال وثائق استراتيجية عامة وتعززها عبر التصميم المؤسسي.	إدراك أن عهد الارتباط المشروط في الخليج قد انتهى، وتكيف التعاون مع نموذج شراكة تُعطى فيه مصالح دول الخليج وقدراتها وقراراتها وزناً مستقلاً.	سيُتطلب التعامل مع دول الخليج تقديم محتوى استراتيجي حقيقي، تكنولوجي وأمني وسياسي، بدلاً من المعاملات الاقتصادية البحتة.
مواصلة الاستثمار في القدرات المحلية، لا سيما في مجالات الدفاعية والأمن السيبراني والفضاء والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الحيوية مع إدراك أن هذه القدرات أساس هيكلي لمبدأ الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً.	يجب التمييز بين التنوع الذي يهدد المصالح الأمريكية الجوهرية تهديداً حقيقياً، والتنوع الذي يعكس سلوكاً طبيعياً لدول القوى المتوسطة، فمعاملة النوع الثاني على أنه الأول يُسرّع من أي تدهور في العلاقة.	
تعميق التعاون المؤسسي مع الولايات المتحدة عبر القنوات التشريعية ودون الفدرالية والأكاديمية والفكرية والصناعية مع اعتبار متانة العلاقة ميزة تحوطية بحد ذاتها.	يجب الاستثمار في البعد المؤسسي للعلاقة، بالإضافة إلى البعد التنفيذي، لأن الكثافة المؤسسية تُعدّ الآن المصدر الرئيسي لمرونة العلاقات الثنائية.	ينبغي فهم اتساع هامش المناورة في الخليج لا على أنه انتهازية، بل كسمة هيكلية للنظام الإقليمي الجديد، مما يستلزم استراتيجيات تعامل أكثر تطوراً وصبراً.
بناء آليات أمنية إقليمية حقيقية من دفاع جوي وصاروخي متكامل وتحالفات أمنية بحرية وقنوات اتصال للأزمات وإنذار مبكر مشترك، تقلل الاعتماد على الضمانات الخارجية.		
مواصلة تنوع الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية مع تطوير أطر داخلية واضحة لإدارة الأبعاد ذات الاستخدام المزدوج والحساسية أمنياً لهذه الشراكات.		

”
يجب التمييز بين التنوع الذي يهدد المصالح الأمريكية الجوهرية تهديداً حقيقياً، والتنوع الذي يعكس سلوكاً طبيعياً لدول القوى المتوسطة
 “



يُعدّ التحوّل في السياسة الخارجية لدول الخليج العربي إلى التحوّل من خلال الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً من أهم التطورات الاستراتيجية التي ستمر على المنطقة إذا ما تمت مأسستها. ولا يعكس هذا التحوّل تخلياً عن الولايات المتحدة، ولا تبنياً شاملاً لقوى بديلة، بل يُمثل ظهور بنية تحوطية مؤسسية متعمدة أكثر نضجاً، مصممة للحفاظ على القدرة على التأثير في ظل ظروف عدم اليقين الهيكلي.

تبيّن تجربة الخليج أن الدول الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجبرة على الاختيار بين التبعية والعزلة. ثمة مسار ثالث، ولكنه يتطلّب جهداً كبيراً، فهو يستلزم استثماراً مستداماً في القدرات المحلية، وبناء شراكات متنوعة، وترسيخ العلاقات بشكل مؤسسي يتجاوز القيادات الفردية، وتطوير أطر أمنية إقليمية بدلاً من أطر أمنية وطنية بحتة، والنضج اللازم لإدارة الغموض البناء في ظل علاقات القوى العظمى المتنافسة. وإذا كان عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الولايات المتحدة، كما ورد في التأطير التأسيسي، سمة هيكلية للنظام الدولي الناشئ، وليس شذوذاً مؤقتاً، فلن تكون استجابة الخليج مجرد تكيف إقليمي، بل نموذجاً أولياً مبكراً لكيفية تصميم السياسة الخارجية في عالم لا تقدم فيه أي قوة عظمى بمفردها ضمانات موثوقة وشاملة وقابلة للتنبؤ.

يمثل التحوّل من خلال الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً والمرتكزة على السيادة المسؤولة المترابطة في هذا السياق حلاً لمعضلة إقليمية ومساهمة في سؤال عالمي: كيف تحافظ الدول على قدرتها على الفعل والاستقرار والغاية في نظام عالمي متغيّر؟ والخليج كما هو ملاحظ يُصبح شيئاً فشيئاً مساهماً بشكل متعمد وفَعّال في تشكيل ملامح هذا النظام.

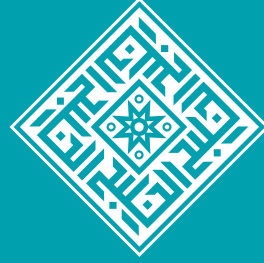
”

يُعدّ التحوّل في السياسة الخارجية لدول الخليج العربي إلى التحوّل من خلال الاستقلالية المتوازنة المُدارة ذاتياً من أهم التطورات الاستراتيجية التي ستمر على المنطقة إذا ما تمت مأسستها

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع